

Distr.: General
13 June 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة الرابعة

جنيف، ١٨-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن أعمال دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة ١٨-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-09659(A)



* 1 6 0 9 6 5 9 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	موجز الرئيس	أولاً -
٣	الجلسة الافتتاحية	ألف -
٤	الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي	باء -
١٧	الاستنتاجات	جيم -
١٨	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٨	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٩	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٩	نتيجة الدورة	جيم -
١٩	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
٢٠	الحضور	المرفق

مقدمة

١- عُقدت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، في الفترة ١٨-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦. وناقش الخبراء التجارب والدروس المستفادة في تعزيز الاتساق بين السياسات العامة واللوائح التنظيمية وُتُجَّح تحرير التجارة من أجل دعم قطاعات الخدمات. وحضر الاجتماع أكثر من ١٠٠ مشارك، من بينهم واضعو سياسات ومفاوضون رفيعو المستوى في ميدان التجارة ممن يوجد مقرهم في جنيف وفي عواصم بلدانهم، وسفراء ومسؤولون كبار من هيئات التنظيم الوطنية، وممثلون للمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد أتاح الاجتماع فرصة لدراسة الممارسات والتجارب في تحقيق التآزر بين خطط التنظيم والتجارة في قطاعات الخدمات.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة الافتتاحية

٢- أدلى مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية بالبيان الافتتاحي، فسَلَط الضوء على أن الأونكتاد قد طوّر مجموعة أدوات لقطاع الخدمات تجمع بين إجراء البحوث وتقديم المساعدة التقنية. ومن هذه الأدوات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛ وعمليات استعراض سياسة الخدمات، والدراسات الاستقصائية القطرية، ودراسات الحالات الفردية، والبحوث والتحليلات المخصصة، ومنتدى الخدمات العالمي. وقال إن الدورة الرابعة تُعقد من أجل بحث مسألة الاتساق بين السياسات واللوائح التنظيمية الوطنية وُتُجَّح تحرير التجارة في قطاع الخدمات، وما يرتبط بذلك من أطر مؤسسية وآليات تنسيق لدعم هذا الاتساق بين السياسات، بالاستناد إلى التجارب والدروس المستفادة على المستويين القطري والإقليمي. وأضاف قائلاً إن لهذا الموضوع أهميته لأن ثمة ثنائية جوهرية بين السياسات واللوائح التنظيمية، وهي ثنائية تهيمن فيها، إلى حد كبير، أولويات السياسة العامة الوطنية. وقال إن جدول الأعمال التجاري الدولي يركز على تعظيم المكاسب عن طريق تقليص الحواجز التجارية وخفض التكاليف من خلال التحرير. وأشار إلى أن ضمان الاتساق يشكل اعتباراً سياسياً أساسياً على المستويين الوطني والدولي وينبغي دعمه بأطر مؤسسية مناسبة.

٣- وعرضت رئيسة فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة (TD/B/C.I/MEM.4/11). وأشارت إلى أن الخدمات، بما فيها خدمات البنية التحتية، أداة تمكّن من تحقيق التنمية من خلال توفير مدخلات أساسية لسير عمل الاقتصاد بكفاءة وتحقيق التحول الهيكلي. وقالت إن الخدمات تيسر أيضاً عمليات الارتقاء والتنوع وتعزيز القدرة التنافسية. وأضافت قائلة إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

هي بالتالي خطة خدمات. وأشارت إلى أن السياسات العامة واللوائح التنظيمية والأطر المؤسسية تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد أداء الخدمات وتشكل شرطاً مسبقاً لعملية التحرير. وهذا أمر مهم بصفة خاصة لأن الخدمات أخذت تخضع أكثر فأكثر لعملية تحرير التجارة في إطار عمليات متعددة وعديدة الأطراف وإقليمية تتناول، على نحو متزايد، التدابير التنظيمية. وأضافت قائلة إن جهوداً متزايدة تُبذل لضمان اعتماد لوائح تنظيمية ذكية وتقليص التباعد بين اللوائح التنظيمية من خلال التعاون التنظيمي، ولكن ذلك ينبغي أن يُكَيَّف على أفضل وجه مع الظروف المحلية واحتياجات التنمية الوطنية. وأوضحت أن تحديد المحتوى الملائم لعملية التحرير ووتيرتها وتسلسلها أمور ضرورية لكي يتسنى إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية مسبقاً. وذكرت بأن عمليات استعراض سياسة الخدمات تساعد البلدان في اعتماد خليط سياسات مناسب وضمان الاتساق لتحسين تنظيم قطاع الخدمات وأدائه، وتنويع الصادرات، وتحقيق التحول الهيكلي.

باء- الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

اقتصاد الخدمات والتجارة من أجل التنمية

٤- شهدت الدورة اتفاقاً واسعاً على أهمية الخدمات في الاقتصاد والتجارة والعمالة على نطاق العالم، مع تحول القطاعات الاقتصادية الأخرى نحو تقديم الخدمات. وأشار عدة متكلمين إلى أن الخدمات تؤدي دوراً بالغ الأهمية في سلاسل القيمة العالمية وفي التجارة الدولية التي تحتاج إلى مدخلات من خدمات البنية التحتية وخدمات الأعمال التجارية والخدمات المهنية. وقال أحد الخبراء إن البحوث التي أجراها مكتب العمل الدولي تدل على أن حصة الوظائف في خدمات سلاسل القيمة العالمية من مجموع الوظائف في قطاعات الخدمات قد سجلت زيادة مطردة على مدى العقدين الماضيين. بيد أن تجارة الخدمات المتنامية لا تفضي إلى انخفاض مستوى فقر العمال، فضلاً عن أن الفوائد الناشئة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتوزع على نحو غير متكافئ فيما بين القطاعات وبين العمال ذوي مستويات المهارات المختلفة. وقد دعا مكتب العمل الدولي البلدان إلى تنفيذ سياسات لتوفير فرص العمل اللائق من أجل جعل التجارة، بما فيها التجارة في الخدمات، محركاً للتنمية المستدامة.

٥- وقال عدة متكلمين إن المنهجية الإحصائية التقليدية التي تستند إلى ميزان المدفوعات تُقدَّر صادرات الخدمات تقديراً ناقصاً. فبينما تشكل هذه الصادرات ما نسبته ٦,٢ في المائة من مجموع الصادرات العالمية، فإن هذه النسبة تبلغ ٩,٥٥ في المائة إذا ما قيسَت باستخدام مؤشرات تجارة القيمة المضافة. ولذلك فإن تحسين جمع البيانات في قطاع الخدمات أمر بالغ الأهمية. فقد حققت البرازيل، من خلال استحداث النظام المتكامل لتجارة الخدمات الخارجية (SISCO SERV) في عام ٢٠١٤، تقدماً كبيراً في جمع البيانات بشأن تجارة الخدمات. وأصبحت التعاملات باستخدام أساليب التوريد ١ و ٢ و ٣ إلزامية ويساعد النظام المتكامل هذا

السلطات البرازيلية على تحديد إمكانات تصدير الخدمات، ويدعم الحصول على المعلومات السوقية وترويج التجارة، ويُمكن من اعتماد سياسات عامة أخرى من أجل تصدير الخدمات، ويوفر مدخلات للمفاوضات التجارية.

٦- وشدد العديد من الخبراء على أهمية الآليات المؤسسية السليمة التي تُمكن من التشاور والتنسيق بين جهات متعددة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمستهلكون، من أجل تحديد القضايا التي يواجهها قطاع الخدمات وإيجاد حلول سياسية بطريقة شاملة تربط بين السياسات المحلية والمواقف التفاوضية. وينبغي أن تجري عملية التشاور والتنسيق هذه على أعلى مستوى حكومي من أجل إظهار الالتزام السياسي وضمن الفعالية، كما ينبغي أن تجري ضمن الوكالات القائمة بغية خفض الاحتياجات للموارد. ففي الصين، عُقد مؤتمر وزاري شاركت فيه ٣٩ وزارة لتعزيز التنسيق. كما أن الصين عمّقت عملية التحرير في عدة قطاعات خدمات وأبرمت ١٤ اتفاق تجارة حرة وأنشأت أربع مناطق نموذجية للتجارة الحرة، من أجل توسيع تجارة البلد. كما أنشأت المعرض الدولي للتجارة في الخدمات ومعرض الصين (شنغهاي) الدولي للتكنولوجيا بهدف تمكين مؤسسات الأعمال وصانعي السياسات من بناء توافق في الآراء بشأن قضايا تجارة الخدمات وتعزيز التعاملات في مجال الأعمال التجارية. وفي البرازيل، تعاون منتدى التجارة الخارجية في الخدمات مع القطاع الخاص لتحسين البيئة التصديرية. وتوجد لدى كلا البلدين خطط لتنمية قطاعات الخدمات.

٧- وأكد أحد الخبراء المشاركين أن للمعايير الدولية، مثل تلك التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، أهميتها بالنسبة إلى السلع والخدمات على السواء. فمعايير الخدمات يمكن أن تساعد في تقييم الأداء وحماية المستهلك وتحقيق النمو الاقتصادي عموماً. كما يمكنها أن توفر معرفة حديثة بشأن كيفية إثبات الجودة، والموثوقية، والسلامة، وحماية البيئة. وبينما توجد مفاضلة بين الحصول على شهادة اعتماد وتكاليف الحصول عليها، ثمة حالات تدل على أن استخدام المعايير الدولية قد عاد بفوائد اقتصادية كبيرة على المنتجين، بما في ذلك تحسين فرص وصولهم إلى الأسواق.

٨- وفيما يتعلق باتجاهات السياسة التجارية، ذُكر أحد المتكلمين بأن الجهود الحديثة لتحرير التجارة، ولا سيما في البلدان المتقدمة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد أفضت إلى تعهدات بزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وهذا ناشئ عن اتباع نهج تحرير جديدة، مثل وضع القوائم السلبية، وشرطي التجميد والتراجع، لفرض قيود على التدابير القائمة. كما أن المفاوضات التجارية تتناول اللوائح التنظيمية المحلية من خلال التعاون التنظيمي الأفقي والقطاعي، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بالشهادات والتراخيص في مجال الخدمات المهنية، أو عمليات التبادل بين الهيئات التنظيمية بشأن طرائق المعادلة التنظيمية. وساق أحد الخبراء مثال قطاع الكهرباء لبحث العلاقة بين التنظيم والاتفاقات التجارية. وقال إن هذا القطاع منظم تنظيمياً شديداً وإن تفكيك الأصول شرط مسبق لفتح الأسواق. وأشار إلى أن اللوائح التنظيمية

تُخَفَّف لكنها لا تُلغى فيما يتعلق بالوظائف التي لا تعاني من اختناقات، مثل توليد الطاقة الكهربائية، بينما لا تزال المرافق التي تعاني من اختناقات، مثل مرافق النقل والتوزيع، تخضع للتنظيم. وأشار إلى أن العناصر الأساسية لتنظيم قطاع الطاقة الكهربائية ينبغي أن تظل من دون تغيير في اتفاقات التجارة شريطة تطبيقها على نحو غير تمييزي.

اللوائح التنظيمية المحلية وتحرير التجارة في الخدمات

٩- ذكّر بعض المشاركين بأن المفاوضات الرامية إلى وضع ضوابط على التنظيم المحلي في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات تهدف إلى ضمان ألا تؤدي التدابير التنظيمية إلى فرض حواجز لا داعي لها أمام التجارة في الخدمات. وتركز هذه المفاوضات على ضوابط تشمل جميع قطاعات الخدمات وتتناول قضايا مثل الشفافية وإصدار التراخيص، ومعايير التأهيل والمعايير التقنية. وهناك مشروعاً نصين رئيسيين أُعدّا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ يركزان على الجوانب الإجرائية لا على المتطلبات التنظيمية الأساسية، حيث إن أعضاء كثيرين يعرضون عن تقديم تعهدات تنظيمية بشأن الضوابط الأفقية.

١٠- ورأى أحد الخبراء المشاركين أن البلدان النامية تواجه ازدواجية فيما يتعلق بتطبيق اللوائح التنظيمية المحلية في إطار منظمة التجارة العالمية: من جهة الأثر المحتمل للضوابط على أنظمتها هي، ومن جهة الالتزامات التي تتطلبها أسواق أخرى. وقال خبير آخر إن الأعضاء يحرصون عموماً على استئناف المناقشات المتعلقة باللوائح التنظيمية المحلية في أعقاب المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وعلى التوصل إلى نتائج على المدى المتوسط. وأشار إلى أن لبعض البلدان، مثل الهند والصين، حصصاً هامة في قطاع الخدمات. وهذه البلدان لا تضطلع بدور رائد في العمليات المتعددة الأطراف، الأمر الذي ربما يُعزى إلى أنها تعمل على إيجاد بدائل إقليمية أو أنها تنفذ، من جانب واحد، إصلاحات داخلية. وقال إن العودة إلى المفاوضات تتطلب أن يحدد الأعضاء عناصر إضافية تدمج في جدول أعمال التنظيم المحلي. فالهند، على سبيل المثال قد نظرت في إدراج عنصرين تيسير تجارة الخدمات وشفافيتها فيما يتعلق بحركة تنقل الأشخاص.

١١- ولاحظ عدة مشاركين أن المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية الحالية ليست فعالة جداً في تثبيت مستوى الانفتاح المطبق في قطاع الخدمات. ورأى أحد الخبراء أن هذا يرجع إلى نهج التفاوض الذي يراعي مصالح المنتجين والذي يعتبر التنظيم المحلي عائقاً أمام الوصول إلى الأسواق. ولكن التنظيم المحلي ضروري لمعالجة الإخفاقات السوقية في مجال الخدمات، وقال إن البلدان تتردد في تقديم تعهدات من شأنها أن تقوض الوظائف التنظيمية. وعلى العكس من ذلك، فإن من شأن مقترحات تقوية اللوائح التنظيمية أن تفضي إلى جمود في المفاوضات، وقد تكون الحواجز التجارية مرتبطة بالتباعد التنظيمي. وأشار إلى أن الحواجز التنظيمية تصبح أكثر شيوعاً عندما تنقل الحواجز التقليدية التي تعترض الوصول إلى الأسواق، وقد فرضت بعض البلدان المتقدمة هذه الحواجز عن طريق قيامها، مثلاً، بتطبيق لوائح تنظيمية أكثر تشدداً مقارنة

بالمعايير الدولية، ولذلك فإن من الضروري أن تكون هناك آلية لحماية المستهلكين من إخفاقات الأسواق الدولية من أجل ضمان الموضوعية التنظيمية والتخلص من التردد في الاتجاه نحو مزيد من التحرير. وبدلاً من النهج القائم على مراعاة مصالح المنتجين، يمكن الأخذ بنهج قائم على مراعاة مصالح المستهلكين حيث يقدم المصدرون تعهدات تنظيمية لحماية المستهلكين الأجانب مقابل تقديم المستوردين تعهدات بشأن إتاحة الوصول إلى الأسواق.

١٢- وسلط عدة خبراء الضوء على أهمية التعاون التنظيمي الذي يؤدي إلى تقوية التنظيم الوطني، وتشخيص ومعالجة جوانب القصور التنظيمي. وأشاروا إلى أن من شأن الممارسات التنظيمية الجيدة أن تقلص التباعد التنظيمي وتخفف تكاليف الامتثال وتحد من عدم التيقن لفائدة أصحاب مشاريع الأعمال. وقال أحد الخبراء إن للتسلسل الملائم لعملية الإصلاح التنظيمي وعملية التحرير أهميته حيثما يكون التعاون التنظيمي شرطاً مسبقاً لعملية التحرير، وإنه لا يمكن الفصل بين هاتين العمليتين في قطاع الخدمات. وقال إن هذا التعاون ينبغي أن يكون متسقاً مع المفاوضات وأن يشجع مشاركة البلدان النامية.

١٣- وقال أحد الخبراء إن التعاون التنظيمي يتطلب وجود ثقة تنظيمية متبادلة، وإن اكتساب هذه الثقة يكون أسهل فيما بين البلدان التي تتشابه مستويات تنميتها وأفضلياتها التنظيمية. وهذا يعني أن التعاون التنظيمي من جانب بلد متقدم قد ينطوي على خطر استبعاد البلدان النامية التي تكون قدرتها التنظيمية أضعف والتي تعاني من قيود الموارد بحيث لا تستطيع إنشاء أطر تنظيمية جيدة. وقال خبير آخر إن البلدان النامية ينبغي أن تقاوم الهيمنة التنظيمية؛ فلا ينبغي لها أن تعتمد الأطر التنظيمية للأسواق المتقدمة، بل ينبغي أن تقدم تعهداتها على أساس انتقائي بشأن المجالات ذات الأهمية التصديرية مع إبقائها، في الوقت نفسه، على التنظيم المناسب داخلياً، ولهذا الغاية، ينبغي إعطاء الأفضلية للاعتراف المتبادل من دون تطبيق قواعد منشأ تقييدية. وينبغي الاستفادة من اتفاقات الاعتراف المتبادل في استخدام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لمنع إضعاف أثر تلك الاتفاقات وتوسيع نطاق فوائدها ليشمل أطرافاً ثالثة. وحيثما تختار البلدان مواءمة اللوائح التنظيمية، ينبغي تفضيل تطبيق المعايير الدولية المتاحة، مثل معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تكون البلدان النامية ممثلة تمثيلاً ملائماً في هيئات وضع المعايير.

١٤- ورأى أحد الخبراء أن اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى تركز على مسألة التباعد التنظيمي، الأمر الذي ربما يرجع إلى عدم إحراز تقدم في إطار منظمة التجارة العالمية. فاتفاق الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلسي يركز على التعاون التنظيمي لتجنب التباعد التنظيمي والحواجز غير التعريفية. وقال أحد الخبراء أن هذه عملية موجهة على أساس الطلب وتشمل مدخلات من الشركات فيما يتعلق بما ينبغي فعله بخصوص التباعد التنظيمي. وقال خبير آخر إن مستوى طموح مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ في التنظيم المحلي منخفض نسبياً، الأمر الذي ربما يرجع إلى أنه عندما تكون شمولية البلدان أوسع يكون المضمون أضعف.

وثمة التزامات أشد صرامة مضافة إلى الالتزامات بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات تحكم عملية إصدار التراخيص، مقابل وجود التزامات أقل من تلك المقطوعة بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بفرض ضوابط على المحتوى التنظيمي، وقد صيغت بعض الأحكام بصيغة "بذل أفضل المساعي". ويعتمد اتفاق التجارة في الخدمات مقارنة منهجية تشمل جميع قضايا التنظيم المحلي وتنطبق على مجموعة واسعة من القطاعات. وقد يصبح هذا الاتفاق مرجعاً لإجراء مزيد من المناقشات، على صعيد ثنائي أو متعدد الأطراف، بشأن مسألة التنظيم المحلي. وقال أحد الخبراء إن النهج القائمة على اتفاقات التجارة الإقليمية قد تسهم في تفتت الأوضاع التنظيمية الدولية، ما يزيد من خطر استبعاد بلدان ثالثة. بيد أن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية قد أعاد تأكيد محورية وأسبقية العمل المتعدد الأطراف، مؤكداً من جديد أن اتفاقات التجارة الإقليمية ينبغي أن تظل اتفاقات تكميلية وينبغي ألا تصبح بديلاً عن النظام المتعدد الأطراف.

١٥- كما أن اتفاقات التجارة الإقليمية تفرض قيوداً على التنظيم المحلي. فعلى سبيل المثال، وكما ذكر عدة خبراء، فإن اتفاق الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلسي واتفاق التجارة في الخدمات يتضمنان اشتراطات تنظيمية مرهقة. وقال أحد الخبراء إن البلدان النامية ستحمّل عبئاً مرهقاً إذا ما اقتضت قدرة الشركات الأجنبية على التعليق على اللوائح التنظيمية المقترحة على اتفاق تجاري ما وليس على مستوى متعدد الأطراف. ويتفاهم هذا الوضع عندما تقتضي التعهدات تقديم إجابات خطية أو عندما يتعين أن تُؤخذ التعهدات في الاعتبار. كما أن القدرة على التنظيم يمكن أن تُقيّد من جراء إدراج صيغ غير واضحة في هذه المبادرات التجارية. وكذلك من جراء وجود أحكام مثل عدم السماح بالتأخر في تنفيذ إصدار التراخيص واشتراط المعاملة الوطنية للخدمات المالية الجديدة. وأشار إلى أن فرض قيود على رسوم الترخيص يضر بالبلدان النامية لأن هذه الرسوم تُستخدم لأغراض إنمائية.

١٦- وأشار عدة خبراء إلى أنه ينبغي للبلدان النامية أن تكون متنبهة في مقاربتها للمفاوضات المتعلقة باللوائح التنظيمية، واضحة في اعتبارها احتياجاتها الإنمائية وقيود قدرتها التي ينبغي أن تكون مشمولة على النحو الملائم بشرط المعاملة الخاصة والتفضيلية. وقد اقترحت مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ أن يُستخدم في مجال التنظيم المحلي نموذج تيسير التجارة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. كما أن عملية إعفاء خدمات أقل البلدان نمواً من القيود التنظيمية يمكن أن تشكل مثلاً على جوانب المرونة. فهذه العملية تعطي زخماً للمفاوضات المتعلقة بالتنظيم المحلي، ما يؤكد أن من الممكن منح الأفضليات من دون الانتقاص من جودة الخدمة. وفي جنوب أفريقيا، تولى أهمية قصوى لتحديد وثيرة وتسلسل عمليتي التنظيم والتحرير في قطاعات الخدمات، حيث تُفتح القطاعات التي ترسّخت فيها القدرة التنظيمية والمؤسسية. كما تركز جنوب أفريقيا على جانبي الرصد والإنفاذ القويين. وقد تعاون هذا البلد في المجال التنظيمي مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما يشمل التعاون في بناء القدرات ومواءمة النظم المصرفية مثل نظام التحويلات الإلكترونية الميسرة.

الأطر التنظيمية والتجارة في خدمات الاتصال وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٧- سلّم عدة مشاركين بالأهمية الأساسية لخدمات الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية. وأشار إلى أن الاتصالات هي العمود الفقري للاقتصاد الرقمي والموصولة الرقمية، وهي تقوم على النمو المحفّز والابتكار. وقد أظهرت دراسات حديثة أن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تشكل سوى ٣ في المائة من الاقتصاد ولكنها تتسم بأهمية أكبر بكثير من حيث قدرتها التمكينية. ولذلك فإن السياسات التجارية واللوائح التنظيمية المتعلقة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تراعي هذه القيمة التمكينية بالنسبة إلى الاقتصاد كله. ومن التحديات التي تواجه واضعي السياسات والمسؤولين عن التنظيم في هذا القطاع ما يشمل، بصفة خاصة، الشفافية، والمنافسة، والترخيص الموحد، والتراخيص المحايدة تكنولوجياً، والموصولة المتبادلة، وتدفق المعلومات عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حدوث تقارب متزايد في تكنولوجيات وخدمات الاتصالات والحواشيب وتكنولوجيا وخدمات الإرسال، كما أن الحدود الفاصلة في هذا القطاع بين المحتوى والنقل باتت غير واضحة. وقد استدعى ذلك تنفيذ عملية تشاركية تفضي إلى اعتماد لوائح تنظيمية بمدخلات من مختلف القطاعات. وقد ترتب على هذا التطور الذي يحدث بوتيرة سريعة أن التعاريف التقليدية لهذا القطاع لم تعد واضحة أيضاً. وبينما يرى بعض الخبراء أن التصنيف القطاعي المستخدم في منظمة التجارة العالمية قد عفا عليه الزمن، يعتبر خبراء آخرون أن ما يحدث في بعض الحالات هو مجرد إعادة تصنيف الخدمات التي يمكن أن تشملها فئات التصنيف القائمة، مثل خدمات الحوسبة السحابية والأعمال التجارية الإلكترونية.

١٨- وشدد عدة خبراء على أن التجارة عبر الحدود تتعزز كثيراً باستخدام أساليب التوريد الإلكترونية. وكثيراً ما تكون للأنشطة المنقّدة عبر الشبكة روابط خلفية وأمامية تُستخدم فيها جميع أساليب توريد الخدمات. وأشاروا إلى أن للتجارة الإلكترونية أهمية حاسمة بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إذ تتيح لها فرص الوصول إلى أسواق محلية ودولية جديدة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقد أخذت هذه الفرص تتزايد مع تحسن الموصولة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنصات التجارة الإلكترونية الجديدة وحلول الدفع. ولكنه لا يزال هناك الكثير من الحواجز التي تعترض الاستفادة من فرص التجارة الإلكترونية، بما في ذلك قلة الوعي، وعدم توافر البيانات الإحصائية، وضعف الأطر التنظيمية. وثمة حواجز أخرى تتعلق بالافتقار إلى بنية أساسية ميسورة الكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحدودية استخدام شبكة الإنترنت، وقصور تسهيلات الدفع عبر الشبكة، وعدم كفاية الخدمات اللوجستية التجارية وخدمات تيسير التجارة. ومن العوائق المهمة أيضاً الافتقار إلى الأمن والثقة في الأنشطة التي تنفذ عبر الشبكة؛ وفي هذا الصدد، أصبحت قوانين حماية البيانات تتسم بأهمية خاصة لضمان حماية المستهلك في الاقتصاد الرقمي. بيد أنه لا ينبغي أن

يغيب عن أذهان المسؤولين عن التنظيم أن بعض اللوائح التنظيمية، كاشتراطات التوطن - مثل الالتزام بإقامة مراكز البيانات في مكان معين - يمكن أن تجعل بعض الموردين يُعرضون عن تقديم الخدمة.

١٩ - ورأى أحد الخبراء أن التعهدات المتعلقة بالعمليات التي تتم عبر الحدود لا تزال محدودة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ وأنه بينما تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية إلى زيادة التعهدات الملزمة، لا تزال توجد لوائح تنظيمية مثيرة للجدل، مثل اشتراطات الوجود التجاري والتوطن. ووفقاً لمؤشر تقييد تجارة الخدمات الذي تطبقه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة أوجه ترابط بين تدني مستويات التقييد وتزايد استخدام تكنولوجيا النطاق العريض الثابت وشبكة الإنترنت. وينبغي معالجة بعض الشواغل المشروعة مثل حماية المستهلك وحماية البيانات والخصوصية وذلك من خلال التعاون والعمليات المشتركة بين الوكالات. ويقترح اتفاق التجارة في الخدمات أن تُعالج قضايا حماية البيانات عن طريق الاعتراف المتبادل بنظم حماية المستهلك بدلاً من اشتراطات الوجود المحلي. وقال خبير آخر إن التركيز على التنظيم قائم أيضاً في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من خلال الورقة المرجعية المتعلقة بالاتصالات. وأثار عدة مشاركين شواغل تتعلق بما تتضمنه اتفاقات التجارة من أحكام مفرطة التدخل فيما يتصل بالتجارة الإلكترونية. فالسياسات الرامية إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل سياسات تقديم الحوافز، يتعين أن تكون ممثلة لشرط المعاملة الوطنية، وهو ما يعتبر عائقاً بالنسبة للبلدان الصغيرة حيث يُحتمل أن يكون الموردون الأجانب أكثر قدرة على التنافس من الموردين المحليين. غير أن خبيراً آخر أشار إلى أنه قد يكون من الأهم بالنسبة للاقتصاد ضمان الوصول إلى خدمات جيدة وميسورة الكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠ - وفي سياق تبادل التجارب القطرية بشأن اللوائح التنظيمية والتجارة في قطاع الخدمات، قال أحد الخبراء إن جمهورية كوريا تسعى إلى تحرير خدمات الاتصالات في إطار منظمة التجارة العالمية وكذلك من خلال اتفاقات التجارة الحرة على أساس تعهدات مضافة إلى الالتزامات بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وهذه التعهدات الإضافية تحفز الإصلاح التنظيمي المحلي الذي ينهي الاحتكار الحكومي ويعزز التحرير التدريجي للأسواق، والاستثمار الأجنبي، والمنافسة والترابط القائم على التكاليف. ويتوقف إنشاء أسواق تكنولوجيا النطاق العريض الثابت والنقل على عدة عوامل تتعلق بالمصادر. وقال إن وفورات الحجم تتحقق لأن أكثر من ٥٠ في المائة من الأسر تعيش في مجتمعات مبانٍ سكنية كبيرة. ويؤدي الطلب الموجود على نطاق البلد كله إلى تعزيز خدمات تكنولوجيا النطاق العريض. كما أن العوامل المؤسسية، بما في ذلك وجود وزارة مخصصة لهذه الغاية، مهمة أيضاً ومن شأنها أن تمكن من تحقيق الاتساق بين السياسات التجارية واللوائح التنظيمية. ويرتبط الابتكار والارتقاء ارتباطاً وثيقاً بالتعهدات التجارية والسياسات الصناعية النشطة. وقال إن الحكومة قد أولت أولوية قصوى لسياسات

ترويج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال وضع خطة رئيسية واستخدام موارد من الأموال المخصصة لهذا القطاع لتطوير البنية التحتية للاتصالات.

٢١- وتحديث أحد الخبراء عن التجربة الأفريقية فأكد أن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية يحتاجان إلى أدوات تمكينية تتعلق بالتنظيم والبيئة التحتية. وقال إن أفريقيا تتسم بالتنوع التنظيمي فيما بين بلدانها وبضعف تنفيذ الأطر القانونية. وأشار إلى أن من التحديات الأخرى ما يشمل الاختناقات في نقل المنتجات وعدم وجود بنية تحتية للمدفوعات الإلكترونية. وفي هذا السياق، قال إن التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية قد أنشئ في عام ٢٠٠٩ لتيسير التعاملات، وتطوير معايير نظم المعلومات، وتعزيز منصات "الشباك الوحيد" وضمان حيادها، ونقاط الوصول ومنصات الدفع، وتطوير التبادلات فيما بين مؤسسات الأعمال التجارية، وإنشاء الإطار اللازم لتطوير التجارة الإلكترونية في أفريقيا. ومن شأن هذه الأدوات التمكينية أن تيسر المشاركة في سلاسل القيمة في قطاع التجارة الإلكترونية، والتصدي للتحديات القانونية والتنظيمية والتكنولوجية والتحديات المتعلقة بالمعايير من أجل إدماج موردي الخدمات، والتعاملات، والخدمات اللوجستية، والإجراءات الشكلية ضمن "شباك تجاري وحيد" يمكن أن يكون عالمياً.

٢٢- وقال عدة مشاركين إن عمليات استعراض سياسة الخدمات التي يجريها الأونكتاد تشكل أدوات قيمة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تشجيع إجراء حوار وطني متعدد الجهات صاحبة المصلحة، وتحديد الاستراتيجيات الوطنية لتجارة الخدمات وتميئتها، وتعزيز الاتساق والتنسيق في عمليات رسم السياسات والتنظيم وبناء المؤسسات في مجال الخدمات. وثمة حاجة إلى استراتيجية شاملة لمجال الخدمات، بما في ذلك استراتيجية قطاعية. وأشار أحد الخبراء إلى أن الأونكتاد يحضّر مبادرة تتعلق بتقديم المساعدة من أجل التجارة، وهي بمثابة منصة يمكن من خلالها لمجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية تبادل المعلومات حول المبادرات الراهنة الرامية إلى تعزيز الاتساق وأوجه التعاون والتآزر.

تنظيم الخدمات المالية وتحديثها

٢٣- أقرّ خبراء عديدون بأن التنظيم المالي في سياق ما بعد الأزمة العالمية والضوابط التجارية يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة للهيئات التنظيمية وواضعي السياسات على المستوى الوطني. ودكر أحد الخبراء بأن دياحة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قد أقرت مبدأ الحق في التنظيم، بما في ذلك الحق في تطبيق لوائح تنظيمية جديدة في مجال الخدمات لتحقيق أهداف السياسة الوطنية، ولا سيما للبلدان النامية. وقال إن العلاقة بين الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والإطار التنظيمي المالي الأوسع تسمح بتدخلات مختلفة تؤثر على الخدمات المالية. وأشار إلى أن الاستثناءات التحوطية، المعترف بها في مرفق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات المتعلقة بالخدمات المالية، تسمح باتخاذ تدابير لحماية المستثمرين والمودعين أو لضمان سلامة استقرار الوضع المالي. وقد أوضح الاجتهاد القضائي الذي صدر مؤخراً في إطار منظمة

التجارة العالمية في قضية الأرجنتين - النزاع المتعلق بالخدمات المالية نطاق هذا النظام. فقد خلص إلى أن أي تدابير تؤثر في توريد الخدمات - وليس تلك التدابير التي تقتصر على التنظيم المحلي فحسب - يمكن أن تقع ضمن نطاق الاستثناء التحوطي. وهذا ينطوي على تعريف واسع نسبياً للاستثناءات التحوطية يعطي للسلطات المعنية سلطة تقديرية أوسع لاتخاذ تدابير تنظيمية تحوطية.

٢٤- وقال خبير آخر إن سياسة التحوط الكلي أصبحت تشمل اليوم الضوابط الرأسمالية. وهذه الضوابط التي كانت مبررة عادة لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات فقط، أخذت تحظى باعتراف متزايد، بما في ذلك اعتراف صندوق النقد الدولي، باعتبارها أداة مفيدة لدرء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي في سياق الأطر التنظيمية لما بعد الأزمة المالية. ومن ذلك مثلاً أنه عندما تسهم التدفقات الرأسمالية الواردة إلى القطاع المصرفي في حدوث طفرة في الائتمان المحلي وأسعار الأصول، يمكن لفرض قيود على الاقتراض الأجنبي للمصارف أن يحد من مخاطر التحوط الكلي. ومع ذلك، فإن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يحظر، باستثناء واحد لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات، فرض قيود على المعاملات الرأسمالية، ومن ثم فإن الاستثناء التحوطي قد يكون متعارضاً مع الضوابط الرأسمالية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي. ومع تزايد تعقد اللوائح التنظيمية لما بعد الأزمة وإمكانية تمييز هذه اللوائح بين الشركات المالية والمعاملات التي تتوخى الاستقرار المالي - في إطار الشروط القطاعية الخاصة المتعلقة برؤوس الأموال والسيولة بموجب اتفاق بازل الثاني - قد يصبح التقييد الصارم بشرط المعاملة الوطنية المحدد في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أمراً صعباً.

٢٥- وقال أحد الخبراء إنه يمكن تطوير التنظيم المالي عن طريق اعتماد ترتيبات تعاونية أو من خلال تركيز المفاوضات على التعهدات التنظيمية. وأشار إلى أن الضوابط التنظيمية في الاتفاقات التجارية يمكن أن تتيح تحقيق قدر أكبر من تكامل المعايير وتقرارها وأن يحسن بيئة الأعمال. وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن تبقي هذه الضوابط على الحيز السياسي المتاح باتخاذ تدابير مشروعة في إطار السياسات المحلية. وفي هذا السياق، قال إن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق إطاري بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة قد أتاحت فرصة لمناقشة مسألة التنظيم المالي، سواء من حيث الدور الذي يؤديه في التجارة في الخدمات المالية أو باعتباره أداة تمكين للتجارة في سلع وخدمات أخرى. وقال إن هذا يتطلب إشراك المسؤولين عن التنظيم من أجل زيادة وعي المفاوضين فيما يتعلق بالروابط بين التنظيم والتجارة، بإتاحة إجراء مناقشات لتحديد الحيز السياسي الضروري للتنظيم. ومن أجل تحقيق هذه المشاركة، من الضروري الترويج لفكرة أن التجارة يمكن أن تحقق فوائد شاملة للجميع وأن المناقشات التجارية يمكن أن تحفز التنسيق بين المؤسسات، الأمر الذي يسهم في تحقيق أهداف التنظيم المالي.

٢٦- ورأى أحد الخبراء أن اللوائح التنظيمية ينبغي أن تُصمَّم بحيث تُيسِّر الابتكار وتدعم الشمول المالي الرقمي، وتحقق أهداف الاستقرار والسلامة الماليين وحماية المستهلك. وللتصدي

لهذه التحديات، ينبغي للمسؤولين عن التنظيم أن يسترشدوا بمبادئ شتى في سعيهم لتحقيق أهداف المنافسة، وتهيئة فرص تنافس متكافئة، ومعرفة العملاء، وهذه المبادئ هي: اعتماد لوائح تنظيمية مماثلة فيما يتعلق بالوظائف المماثلة، وتطبيق لوائح تنظيمية تستند إلى تحديد المخاطر، وتحقيق التوازن بين اللوائح التنظيمية السابقة واللاحقة. وينبغي أن يبرز التشغيل المتبادل كحل سوقي. بيد أنه إذا كان الأمر يتطلب تدخلاً تنظيمياً، فإن هذا التدخل ينبغي ألا يأتي متأخراً جداً بحيث لا يساعد في تجنب ترسخ الاحتكارات، كما لا ينبغي أن يأتي مبكراً جداً بحيث يثبط الابتكار والاستثمار. فمن المهم تهيئة بيئة تنافس تقوم على تكافؤ الفرص من أجل ضمان معاملة الخدمات الرقمية المتكافئة بصورة أساسية وذات المخاطر المتماثلة معاملة متساوية، ولا سيما بالنظر إلى وجود موردين متعددين للخدمات يستخدمون أساليب توريد مختلفة، بالإضافة إلى منظمين متعددين. إلا أنه يوصى باعتماد التنظيم التصاعدي الطردي، حيث تُطبق قواعد أكثر تشدداً على المخاطر الأكبر. ثم إن قاعدة "اعرف عميلك" تيسر الابتكار المالي، حيث إن الائتمانات تقدم بصورة أيسر إلى عملاء معروفين معرفة جيدة أما إذا كان ذلك يشكل عبئاً فسيعرض مقدمو الخدمات عن تقديم خدماتهم لعملاء أفقر حالاً. وهذا يتطلب الأخذ بنهج مناسب يقوم على تقييم المخاطر. ويمكن أيضاً تطبيق غرامات متدرجة، بحيث تفرض غرامات أقل على أولئك الذين يمثلون لشرط توشي العناية الواجبة.

٢٧- وقال أحد الخبراء إن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق الشمول المالي. فهناك مليارات شخص يفتقرون إلى فرص فتح حساب مصرفي ولكن ١,٦ مليار شخص منهم يستخدمون الهاتف النقال. وفي هذا السياق، قال إن الاتحاد الدولي للاتصالات قد أنشأ الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية الذي يسهم الأونكتاد في عمله من أجل تقديم توصيات سياساتية وتنظيمية وتعزيز الحوار بين المسؤولين عن التنظيم ذوي الاختصاصات المتداخلة في مجالي المال والاتصالات. وينبغي أن تكون حماية المستهلك هي الدافع لتعدد التفاعلات في سلاسل قيمة الخدمات المالية الرقمية، ولا سيما مع الوكلاء ومقدمي الخدمات المالية. وقال إن القضايا المشتركة في مجال حماية المستهلك تشمل الغش، والشفافية فيما يتعلق بالشروط والرسوم، والافتقار إلى آليات ملائمة لحل المنازعات وبالسبل البديلة لتسويتها. ومن القضايا الأخرى ما يشمل إمكانية معالجة أخطاء المستخدمين، وأوقات التوقف في استخدام الشبكة وأمنها، وخصوصية البيانات الشخصية لأن البيانات المقدمة للحصول على الخدمات المالية الرقمية تكون مطلوبة لأغراض تتبع التاريخ الائتماني للمقترض. كما أن حماية حسابات الودائع المصرفية التي تحول عبرها الأموال إلكترونياً مهمة أيضاً للمستهلكين لكي يتمكنوا من استعادة أموالهم في حالة إفلاس المصرف.

٢٨- وشدد العديد من الخبراء على ضرورة معالجة الآثار التجارية والإنمائية لجهود التنظيم المالي الجديدة معالجة وافية. وأشاروا إلى أن التخلص من المخاطر بشكل ممارسة تلجأ المؤسسات المالية من خلالها إلى إنهاء أو تقييد علاقات تعاملها مع العملاء لتجنب المخاطر بدلاً من إدارتها. وقال أحد الخبراء إن القرارات التي تتخذها المصارف لإنهاء علاقاتها المصرفية القائمة

على تقديم الخدمات بالمراسلة أو إنهاء خدمات مثل الاحتفاظ بحسابات لشرائح معينة من العملاء هي قرارات تستند إلى عوامل مثل الشواغل التنظيمية وشواغل المخاطر المرتبطة بعمليات التنظيم المالي التي نفذت مؤخراً لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن المصارف تنهي علاقاتها المصرفية القائمة على تقديم الخدمات بالمراسلة إذا لم تكن هذه العمليات مربحة بما فيه الكفاية لتبرير تكاليف الامتثال الباهظة، ولا سيما الغرامات الكبيرة وما يمكن أن يلحق بسمعتها من ضرر. وتفاقم المؤسسات المالية هذه المشكلة من خلال لجوئها، كإجراء وقائي، إلى التخلص من مخاطر علاقاتها مع وكالات تحويل الأموال. وهذا التخلص من المخاطر بالجملة، لا على أساس كل حالة على حدة، لا يتوافق مع النهج المحدد القائم على المخاطر. وينبغي للسلطات التنظيمية والإشرافية، بالتعاون مع المصارف، إنفاذ إجراءات إدارة المخاطر إنفاذاً فعالاً، وتشجيع العلاقات المصرفية القائمة على تقديم الخدمات المالية بالمراسلة، والوقاية من الآثار المشوهة للتجارة لدى تنفيذ تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٩- وقد كان تأثير التخلص من المخاطر على أشده في تلك البلدان التي تنخفض فيها أحجام الأعمال التجارية وتلك البلدان التي يُتصور وجود مخاطر عالية فيها فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذه البلدان تشمل منطقة البحر الكاريبي. أما الخدمات المتأثرة بصفة خاصة فهي خدمات المقاصة والتسوية وخدمات إدارة النقود والتحويلات البرقية الدولية، وخدمات تمويل التجارة. وأكد أحد الخبراء أن من الضروري النظر في احتياجات البلدان النامية، لأن التخلص من المخاطر آثاراً اقتصادية واجتماعية. فهو يؤثر في الشمول المالي، ويقلص توافر الخدمات من خلال العمل المصرفي القائم على تقديم الخدمات المالية بالمراسلة، ويستبعد وكالات تحويل الأموال ويعطل تدفقات التحويلات المالية، ويؤثر في قدرة مقدمي الخدمات المالية على التجارة في الخدمات المالية وغيرها من الخدمات. ولذلك فإن العاملين في ميدان التجارة ينبغي أن يسهموا في النقاش التنظيمي المتعلق بمسألة التخلص من المخاطر. فكما أن لمزاولة الأعمال التجارية تكاليفها، ثمة تكاليف ترتبط أيضاً بالتصورات السلبية للمستثمرين.

نحو نهج متسق إزاء التجارة في الخدمات وتنظيمها

٣٠- قال أحد الخبراء إن الهند تتبع في مجال تحرير الخدمات نهجاً حذراً ومتدرجاً يقوم على التعلم بالتجربة، وإن هذا النهج قد مكّن البلد من أن يصبح مصدراً ناجحاً للخدمات. ويحافظ على حيز اختيار السياسات من خلال القيام أولاً باستهلال عملية التحرير من جانب واحد، ثم الانكفاء عنها أحياناً. ومن الجوانب الأخرى البالغة الأهمية للتحرير الناجح ما يشمل إنشاء هيئات تنظيمية مناسبة ومستقلة. وقال إن تجربة التحرير في قطاع الاتصالات تؤكد أهمية الأطر المؤسسية السليمة، مع تعريف دور الهيئة التنظيمية تعريفاً واضحاً؛ ومن المهم أيضاً ضمان تهيئة فرص تنافس متكافئة بين مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. وأشار إلى أن عملية الإصلاح تتيح تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية، وخفض الأسعار. ومع ذلك، ثمة حاجة لاهتمام تنظيمي من أجل إتاحة فرص الوصول للجميع، حيث إن الهوة الحضريّة -

الريفية قد اتسعت في أعقاب التحرير. وفي قطاع التجزئة يتيح التحرير ربط المنتجين الريفيين بسلاسل الإمداد.

٣١- وقال أحد الخبراء إن المناقشات المتعلقة بالاتساق بين السياسات واللوائح التنظيمية والمفاوضات التجارية في مجال الخدمات تتسم بأهمية خاصة لأن ثمة زخماً كبيراً في اتجاه التكامل الإقليمي والمفاوضات الجارية بشأن تجارة الخدمات. وقال إنه يمكن للبلدان الأفريقية أن تضع سياسات وطنية متسقة في قطاع الخدمات من خلال عملية تفاعلية. وقد وضعت سياسات قطاعية، ولكنه كثيراً ما يكون من الضروري إدماج البعد التجاري و"صوامع" الخدمات القطاعية في صلب السياسة الوطنية في مجال الخدمات. وأضاف قائلاً إن عمليات استعراض سياسة الخدمات التي يجريها الأونكتاد يمكن أن يساعد البلدان من خلال النظر إلى الخدمات من منظور اقتصادي واسع والمواءمة بين الأطر التنظيمية والأطر المؤسسية. وبعد تحديد السياسات، ينبغي للتدابير التنظيمية أن تأخذ في الاعتبار أهداف التكامل الإقليمي التي أفضت، في حالة جماعة دول شرق أفريقيا، إلى تقارب اللوائح التنظيمية ومواءمتها. وبعد ذلك، ينبغي أن تستخدم المفاوضات التجارية لصياغة لوائح تنظيمية تجمع بين التعهدات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق وأهداف السياسة العامة.

٣٢- وقال أحد الخبراء إن جماعة دول شرق أفريقيا تتوخى مواءمة اللوائح التنظيمية المحلية عبر القطاعات من أجل النهوض بتجارة الخدمات في المنطقة. وفي هذا الصدد، تم توقيع ثلاثة اتفاقات اعتراف متبادل بشأن المؤهلات الأكاديمية والمهنية، وأنشئت لجنة تقنية لمواءمة المناهج التعليمية والامتحانات والمعايير والشهادات. وقال إن الترويج لمنطقة جماعة دول شرق أفريقيا بوصفها وجهة سياحية واحدة قد أدى إلى زيادة أعداد السياح الوافدين، ولكن ثمة حاجة للتعاون التنظيمي من أجل ضمان توفير خدمات النقل الإقليمي وخدمات الاتصالات والخدمات المالية للسياح. ومن شأن الاندماج في هذه الجماعة مستقبلاً أن يكفل توفر بيئة تنظيمية مفتوحة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها؛ كما ينبغي للجماعة إنشاء آليات للتشاور والتعاون الفعالين فيما بين الوكالات، وإجراء عمليات تقييم لأثر التدابير التنظيمية، وإنشاء آلية للتشاور الواسع. وأشار إلى أن جماعة دول شرق أفريقيا تحتاج إلى دعم من شركائها في التنمية، بما في ذلك الأونكتاد، من أجل تطوير بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية على المستويين الوطني والإقليمي.

٣٣- وشدد أحد الخبراء على أهمية الأطر المؤسسية لتعزيز اتساق اللوائح التنظيمية في إطار عملية تكامل أسواق الطاقة الأوروبية. وأشار إلى أن وكالة التعاون بين منظمي قطاع الطاقة تساعد هيئات التنظيم الوطنية على التنسيق بين نظم طاقة متباينة، وهو ما يفضي إلى سد الفجوات في النهج الطوعي السابق. وقال إن دور هيئات التنظيم الوطنية يتعزز من خلال مشاركتها في مجلس الهيئات التنظيمية التابع للوكالة من أجل تقديم الإرشادات. ولذلك فإن دور

الوكالة ودور هيئات التنظيم الوطنية يكمل كل منهما الآخر؛ إلا أن إقامة التوازن الصحيح بين المستوى الوطني والمستويات المكتملة لا تزال تشكل مجالاً للعمل المستمر.

٣٤- وأضاف قائلاً إن للأطر المؤسسية أهميتها أيضاً لتحقيق اتساق السياسات في إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في سياق عملية التكامل الإقليمي. وقد اختارت هذه المنطقة تعزيز هذا الاتساق من خلال إنشاء الأمانة التقنية المشتركة لتحقيق الأهداف المتداخلة للمؤسسات الإقليمية ووضع خطة لمواءمة المشاريع والسياسات. وتعتبر آلية التنسيق هذه أساسية لإنشاء سوق إقليمية مفتوحة وتنافسية، وهي آلية مفيدة أيضاً في تنسيق آليات اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يمكّن المنطقة من التكلم بصوت واحد. ومن آليات التنسيق الأخرى عقد اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات قطاعية لضمان أوجه التكامل بين برامج العمل وتوفير منصة للتعاون القانوني. وتستخدم هذه الأخيرة لمعالجة التباينات المحتملة بين المعايير المطبقة في هاتين المنطقتين ومنع وجود هذه التباينات.

٣٥- وتابع قائلاً إن أهمية وجود إطار مؤسسي تمكيني أمر معترف به في البرازيل أيضاً. فغرفة التجارة الخارجية هي هيئة مشتركة بين الوزارات تتألف من ممثلين للوزارات الاقتصادية الرئيسية من أجل تعزيز الاتساق التنظيمي، بوسائل منها استعراض اتساق القوانين مع الالتزامات الدولية. وتعمل هذه الهيئة كمنتدى يمكن فيه للوزارات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا التجارة الدولية.

٣٦- وفي باراغواي، يعتمد تنسيق سياسة الخدمات أيضاً على وجود منتدى وطني مشترك بين الوزارات معني بقطاع الخدمات. ويتوخى هذا المنتدى تحليل تنظيم الخدمات والمفاوضات المتعلقة بها، وقد حقق بالفعل تقدماً في مجال تصنيف الخدمات الوطنية، وتسجيل مقدمي الخدمات، وفي وضع منهجية لجمع البيانات بشأن تجارة الخدمات. وقد وفرت عمليات استعراض سياسة الخدمات التي يجريها الأونكتاد إرشادات فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ عمليات إصلاح السياسات والمبادرات السياسية في باراغواي في مجالات مثل البناء والتعليم والخدمات المالية وخدمات الاتصالات.

٣٧- ويتعلق جزء من عملية ضمان الاتساق بين التجارة والتنظيم بمسألة حل المنازعات التنظيمية المتصلة بالتجارة الدولية التي يمكن أن تُستخدم فيها أنظمة مختلفة. وأشار إلى أن عمليات التقاضي في هذا المجال مفتوحة وشفافة وتشاركية. وقد تكون القرارات التي تُتخذ على مستوى مجلس الوزراء أقل شفافية، ولكنها ربما تكون أكثر كفاءة. وقد يكون التحكيم مسألة عويصة عندما يتوصل محكمون مستقلون إلى قرارات بشأن أفعال حكومات ذات سيادة. وبالنسبة للعمليات المنفذة بموجب معاهدة يوجد نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية. وتنطوي الطعون القضائية على مشاكل محتملة إذا كان القضاة متحيزين ضد المستثمرين الأجانب أو إذا لم يكونوا متخصصين تتوفر لديهم معرفة قطاعية وتجارية. وعندما تعالج

المنازعات ضمن الأطر التنظيمية المحلية، ينبغي أن يشتمل النظام على عملية تقاضي شفافة. وبالإضافة إلى فرص التظلم، ينبغي أن تُتاح للأطراف فرصة إثارة القضايا التجارية المحتملة، ما يسمح للهيئات التنظيمية بمحاولة التوفيق بين أوجه التنازع بين السياسات التجارية واللوائح التنظيمية. وبعد الإنصاف والمشاركة العامة والشفافية عناصر بالغة الأهمية في ضمان الاتساق في حل المنازعات التنظيمية في مجال التجارة الدولية.

جيم - الاستنتاجات

الطريق إلى الأمام

٣٨ - استناداً إلى تبادل التجارب القطرية المختلفة والدروس المستفادة، اقترح اجتماع الخبراء المتعدد السنوات عدداً من التوصيات فيما يتعلق بعمل الأونكتاد. وينبغي للأونكتاد أن ينظر في المقترحات التالية مع اقتراب موعد دورة المؤتمر التي تعقد كل أربع سنوات، أي الأونكتاد الرابع عشر، وتحسين مساهمة الخدمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- تعزيز عمله الشامل في مجال الخدمات؛
- تعزيز الحوار المتعدد الجهات صاحبة المصلحة بشأن الخدمات بغية تحديد الممارسات الأنسب، بما في ذلك عن طريق منتدى الخدمات العالمي وفي إطار اجتماع خبراء متعدد السنوات ومتواصل ومنتدى دائم لمداورات الخبراء بشأن الخدمات لما بعد الأونكتاد الرابع عشر؛
- إجراء بحوث ودعم البلدان النامية في تقييم وتحديد أنسب السياسات الوطنية والأطر التنظيمية والمؤسسية، بما في ذلك في مجالات ترويج التجارة، والتحول الهيكلي، والتنوع، والعمالة؛
- إجراء بحوث وتحليلات بشأن دور الخدمات في سلاسل القيمة العالمية؛
- إجراء عمليات استعراض لسياسة الخدمات خاصة ببلدان جديدة ومتابعة خطط العمل وتنفيذها؛
- الاضطلاع بعمل تحليلي لضمان أن تكون التجارة، وتنمية قطاعات الخدمات - ولا سيما خدمات البنية التحتية - والتجارة في الخدمات والاتفاقات التجارية متسقة مع السياسات الرئيسية الأخرى - بما فيها سياسات التنمية - وأهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز دعم مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية العديدة والمتعددة الأطراف والإقليمية، وفي غيرها من الترتيبات التعاونية التي تؤثر في قطاع الخدمات، بما في ذلك ضمان الحيز السياسي، والاتساق والتسلسل الملزم بين سياسة الخدمات المحلية

- واللوائح التنظيمية، وتُحجّ تحرير التجارة، بما في ذلك في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى، والاتحادات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والمنطقة القاريّة للتجارة الحرّة؛
- دعم أقل البلدان نمواً في توسيع نطاق مبادرات إتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، ورصد هذه المبادرات والاستفادة منها؛
 - الإسهام في الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى تحسين جمع البيانات الإحصائية بشأن الخدمات؛
 - دعم التعاون بشأن المسائل التي تنطوي عليها العلاقة بين قطاعات التجارة، والخدمات، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والنقل، والخدمات المالية، بما في ذلك التعاون في مجال النظام الإيكولوجي الرقمي؛
 - إجراء بحوث بشأن تأثير تجارة الخدمات والأطر التنظيمية على الإمكانيات الإنمائية للاقتصاد الرقمي والتجارة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - بحث الآثار التجارية - الإنمائية وعلميات إصلاح التنظيم المالي والشمول المالي، بما في ذلك آثارها على التخلص من المخاطر المتصلة بالمصارف المراسلة وبوكالات تحويل الأموال؛
 - دراسة تأثير المعايير الدولية في الخدمات؛
 - تشجيع البلدان النامية على المشاركة في التعاون التنظيمي وفي هيئات وضع المعايير بغية تعزيز اقتصادها وتجارها في مجال الخدمات.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٩ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد كريستوفر أونيانغا آبار (أوغندا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد مارسيل إسبينولا راميريز

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٠- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.4/10). وبذلك كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتيجة الدورة

٤١- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، على أن يُعدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٢- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الاختتامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، أن يأذن لنائب الرئيس - المقرر بوضع تقرير الاجتماع في صيغته النهائية بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

- ١- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| إسبانيا | السودان |
| إكوادور | الصين |
| أوغندا | كازاخستان |
| إيطاليا | الكاميرون |
| باراغواي | كوت ديفوار |
| البرازيل | كوستاريكا |
| تركيا | الكويت |
| تونس | ليتوانيا |
| جامايكا | ناميبيا |
| الجزائر | نيكاراغوا |
| جزر البهاما | الولايات المتحدة الأمريكية |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | اليمن |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | اليونان |
| جنوب أفريقيا | |
- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
 - الاتحاد الأوروبي
 - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 - المنظمة الدولية للفرانكوفونية
 - منظمة دول شرق الكاريبي
 - أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
 - مركز الجنوب

* تتضمن قائمة الحضور أسماء المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة الحضور، انظر TD/B/C.I/MEM.4/INF.4.

- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الدورة:
مركز التجارة الدولية
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
المنظمة العالمية للسياحة
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية (Village Suisse ONG)
-